تعريف الدولة

تعني كلمة دولة في اللاتينية (STATUS) أي الثبات و الاستقرار، أما في اللغة العربية فتعني على النقيض من ذلك عدم الثبات و الاستقرار و التداول، و مصطلح الدولة من المصطلحات التي يستحيل وضع تعريف جامع و مانع لها، و هذا لتعدد المذاهب الفكرية و الإيديولوجية التي تعرفها من وجهتها، و سنستعرض فيما يلي بعض التعريفات بشأن الدولة و التي يمكن اختصارها في اتجاهين فكريين، ليبرالي و ماركسي.

أولا : تعريف الدولة في الفكر الليبرالي

1. **تعريف الدولة من حيث عناصرها المادية :**

يعرفها أندري هوريو بقوله "الدولة هي مجموعة بشرية مستقرة على أرض، معينة، و تتبع نظامًا اجتماعيًا و سياسيًا و قانونيًا معينًا يهدف إلى الصالح العام و يستند إلى سلطة مزودة بصلاحيات الإكراه"، و على نفس المنوال سار العديد من الفقهاء في تعريفهم للدولة و منهم الفقهية كاري دو مالبارغ، الذي يرى "أن الدولة هي جماعة من الناس مستقرة على إقليم خاص بها و لها تنظيم تنتج عنه بالنسبة للجماعة في علاقتها مع أعضائها، سلطة عليا للتصرف و الأمر و الإكراه"

2. **تعريف الدولة من حيث عنصر الإكراه:**

في نظر ليون دوجي، يتمثل جوهر الدولة في السلطة التي هي سلطة إكراه مادي لا تعارضها سلطة أخرى منافسة لها في المجتمع تمنعها من تنفيذ إرادتها، ونفس الرأي أخذ به فقهاء آخرون حيث تركز هذه التعاريف على احتكار عنصر الإكراه المادي من قبل طبقة تمثل السلطة السياسية ضد طبقة أخرى تمثل السلطة الاجتماعية، فنجد الفقيه ماكس فيبر يقول : " الدولة هي جماعة تحوز على إحتكار سلطة الإكراه المادي المشروع و لها جهاز قوي منشأ لهذا الغرض" فالدولة هي منشأة سياسية ذات طابع مؤسساتي تتمتع في تطبيقها للقوانين بإحتكار سلطة الإكراه لمادي.

أما الفقيه بيرنار شونتبو فيرى "أن الدولة تنشأ عندما يوجد تمييز بين السلطة الاجتماعية التي تمارسها الأوليغارشيا المهيمنة ووظيفة الحكم الموكلة إلى إختصاصيين في العلم السياسي" بمعنى أن الدولة تنشأ عندما يحدث إحتراف للسياسة في المجتمع.

3. **تعريف الدولة كمفهوم عام و مجرد (مأسسة السلطة):**

دعا إلى هذه النظرية الفقيه الفرنسي جورج بيرودو حيث يرى أن الدولة نشأت على مراحل، مع ملاحظة أن المجتمع المنظم سياسيًا و الدولة نشآ معًا في نفس الوقت حيث يرى أن السلطة كانت في البداية مرتبطة بشخصية قوية تمارسها كملكية شخصية، لكن هذه السلطة تزول بزوال الأشخاص، مما ينجر عنه صراع متجدد على السلطة يؤدي إلى العنف، و بالتالي عملت البشرية إلى البحث عن سند للسلطة السياسية هذا السند الذي ترتكز عليه هو الدولة فالدولة إذن هي "صاحب السلطة المجرد و الدائم و التي لا يكون الحكام فيها إلا وكلاء يمارسون تلك السلطة بشكل عرضي و عابر" لذا فإن الدولة تحقق ما يسميه جورج بيرودو بمأسسة السلطة و هو التصرف الذي بموجبه يتم نقل أساس السلطة من شخص الحكام إلى كيان مستقل عنهم هو الدولة فالدولة في نهاية الأمر ليست سوى فكرة أو مفهوم مجرد لا وجودله إلا من خلال تفكير و قبول الحكام و المحكومين، الذين يرون فيه متكأ و سندًا للسلطة و أساسًا للقواعد القانونية التي تنظم حياة الجماعة.

تقييم النظرية :إن التعاريف التي تركز على فكرة التمايز و الاختلاف السياسي في المجتمع و إحتكار الإكراه المادي من طبقة ضد طبقة أخرى، منتقدة بشدة لإرتباطها بالطابع الشخصي للسلطة، و هي تعاريف يمكن أن تنطبق حتى على القبائل البدائية مما يجعل الكثير من الفقهاء يرفضونها و يرون أن الدولة لا تظهر إلا بعد التخلص من الطابع الشخصي.

ثانيًا : التعريف الماركسي للدولة

يركز الفكر الماركسي على المحتوى الطبقي للدولة وجوهرها، باعتبارها مجرد تعبير عن الهيمنة الاقتصادية لطبقة المالكين لوسائل الإنتاج على الطبقات غير المالكة.

فالدولة في نظرهم هي مؤسسة سياسية خاصة و متفردة تستخدم كأداة بيد الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج و لقمع الأغلبية الساحقة الغير مالكة في المجتمع و هذا لضمان مصالحها و للإبقاء على هيمنتها.

تقييم النظرية : إن هذه النظرية لا تعرف الدولة بقدر ما تحدد أصل نشأتها، و من جهة أخرى فإن النظرية الماركسية تنطلق بصفة أساسية من واقع المجتمعات الأوروبية في الوصول إلى النتائج التي وصلت إليها و من ثم فإن النظرية غير شاملة أو يصعب تطبقها على معظم المجتمعات المتخلفة، و على العموم فإن التجربة أثبت فشل هذه النظرية و قصورها.

في الأخير يتضح لنا أن تعريف الدولة من خلال عناصرها المكونة لها هو الطريقة الأنسب لتجاوز الاختلافات الفكرية في التعريف بها و على العموم يمكن القول بأن الدولة هي مؤسسة سياسية بصفة أساسية توجد عندما تتوفر مجموعة من العناصر المادي هي الشعب و الإقليم و السلطة السياسية التي تتمتع بسلطة الإكراه في المجتمع الى جانب عناصر قانونية تتمثل في السيادة الداخلية و الخارجية و الشخصية المعنوية، بالإضافة إلى عوامل تتمثل في القيم و المبادئ و الروابط المختلفة التي تجمع و تؤلف بين أعضاء المجتمع، كالدين و اللغة و التاريخ المشترك و النظام الاقتصادي و الاجتماعي المقبول من طرف المجتمع و غير ذلك من العوامل التي تحافظ على الولاء السياسي للسلطة الحاكمة.